عنوان البحث

دور الحريات والحقوق الرقمية في ترسيخ قيم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الباحثة: سهام داود الظهوري
الرقم الجامعي : U20104856
ماجستير القانون العام
كلية القانون / جامعة الشارقة

إشراف د. سيمون بدران
أستاذ القانون الدستوري

مشارك

رئيس قسم القانون العام
كلية القانون / جامعة الشارقة

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الحريات والحقوق الرقمية على قيم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تبيّن من خلال هذا البحث أن هناك علاقة مباشرة بين الشعور بالمواطنة وممارسة الحقوق والحريات الرقمية؛ حيث يشعر الأفراد القادرين على التمتع بحقوقهم وحرياتهم، خاصةً في المجال الرقمي، بإحساس أكبر بالمواطنة. على العكس من ذلك، عندما يُحرم الأفراد من حقوقهم وحرياتهم الرقمية، يتضاءل إحساسهم بالمواطنة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن المواطنة لا يتم تعريفها فقط بالمساواة بين المواطنين، بل تعتمد على التنظيم التشريعي للبلاد ومسؤولية كل مواطن في خدمة وطنه وحماية أُسسها ومعتقداتها، والعمل على تحقيق المنفعة العامة؛ فالمواطنة الحقيقية تقوم على الولاء والانتماء للوطن وقيم التضامن والتعاون داخل المجتمع، ومن ثمّ يجب تعزيز هذه القيم من خلال جميع الوسائل المُتاحة والشرعية، بما في ذلك ممارسة الحقوق والحريات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الحريات، الحقوق، الحريات الرقمية، المواطنة.

Abstract

This research aims to study the impact of digital freedoms and rights on the values of citizenship in the United Arab Emirates. It has been shown through this research that there is a direct relationship between the feeling of citizenship and the exercise of digital rights and freedoms. Where individuals who are able to enjoy their rights and freedoms, especially in the digital realm, feel a greater sense of citizenship. Conversely, when individuals are denied their digital rights and freedoms, their sense of citizenship diminishes. However, it is important to note that citizenship is not defined solely by the equality of citizens, but rather depends on the legislative organization of the country and the responsibility of every citizen to serve his country, protect its foundations and beliefs, and work for the public benefit; True citizenship is based on loyalty and belonging to the homeland and the values of solidarity and cooperation within society, and then these values must be promoted through all available and legitimate means, including the exercise of digital rights and freedoms.

Keywords: freedoms, rights, digital freedoms, citizenship.

المقدمة

تُعدُّ الحريات والحقوق الرقمية من حقوق الإنسان الأساسية التي تحميها المواثيق الدولية وهي مدرجة في دساتير العديد من البلدان، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، فإن ممارسة هذه الحقوق في الفضاء الرقمي قد شكلت تحدياً قانونياً كبيراً للدولة بسبب الطبيعة الفريدة لوسائل الإعلام الإلكترونية والإنترنت والتطور الرقمي. وبدون دستور يعترف صراحةً بهذه الحقوق ويضع قواعد لحمايتها، لا يمكن أن يكون هناك ضمان لحماية حقوق الإنسان والحريات؛ حيث يعتبر وجود وثيقة دستورية بمثابة خط الدفاع الأول لحماية الحقوق والحريات العامة في أي نظام دستوري، ومن الضروري وجود ضمانات دستورية واضحة تعترف صراحةً بالحريات والحقوق الرقمية وتحميها، لضمان التمسك بها واحترامها في المجال الرقمي، تماماً كما هو الحال في مجالات الحياة الأخرى؛ فهذا أمرٌ حيويٌ للحفاظ على كرامة الأفراد واستقلاليتهم وحريتهم في العصر الرقمي.

إن قيم المواطنة هي مجموعة من المعتقدات والمبادئ التي تعكس إحساس الفرد بالهوية الوطنية وتهيئه للمشاركة السياسية داخل المجتمع؛ حيث ترتبط هذه القيم ارتباطًا وثيقًا بالمواطنة الصالحة وتستند إلى إحساس الفرد بالولاء للوطن، والاعتزاز بالانتماء إليه، والاستعداد لتقديم التضحيات من أجل الوطن، كما أنها تنطوي على الرغبة في المشاركة الطوعية في الأنشطة والأعمال التي تهدف إلى تعزيز المصلحة العامة؛ فكل مجتمع لديه مجموعة من القيم المشتركة التي يؤمن بها غالبية الأفراد، وساهم هذه القيم في إحساس المجتمع بالهوية وتساعد في تحديد شخصيته، ومن ثم يمكن تحقيق الانسجام والتماسك في المجتمع عندما يكون قادراً على إرساء قيم مشتركة مقبولة وممارسة على نطاقٍ واسعٍ من قِبل أعضائها، ومن خلال تعزيز هذه القيم والتمسك بها، يمكن للأفراد تقوية إحساسهم بالمواطنة والمساهمة في رفاهية مجتمعاتهم وبلدانهم ككل.

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في صعوبة الموازنة بين دعم وحماية الحريات والحقوق الرقمية وتنظيمها بضمانات قانونية لحماية سلامة الأفراد والدولة؛ فترك الحريات الرقمية غير منظمة يشكل تهديداً كبيراً لأمن الدولة ومواطنيها بسبب الانتشار السريع والواسع للمعلومات وسهولة استخدام الأدوات الرقمية للأغراض الخبيثة. لذلك، يجب على الدولة فرض ضوابط قانونية على هذه الحريات لحماية المصلحة العامة والحفاظ على سيادتها السيبرانية.

ويتطلب الحفاظ على الأمن والتوازن بين الحقوق والحريات الرقمية تنظيم ممارستها من خلال فرض ضوابط قانونية، والتي يمكن اعتبارها قيوداً على الحريات الرقمية. ولكن يتعين على الدولة المحافظة على التوازن بين حماية الحقوق والحريات الرقمية وضمان الأمن القومي والحفاظ على حقوق الإنسان والحريات المدنية. لذلك، تتطلب موازنة دقيقة للحفاظ على مصالح جميع الأطراف المعنية.

ثانياً: أهمية البحث:

يتناول البحث دور الحريات والحقوق الرقمية في تعزيز قيم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تعتبر المواطنة قيمة دستورية تتطلب الحماية والتعزيز والوقاية من أي انتهاك. ويؤكد البحث على ضرورة حماية الحقوق الرقمية والحفاظ على المصلحة العامة وأمن الدولة ومواطنيها، مع تحقيق التوازن بينها، كما يساهم هذا البحث في إعلام صانعي السياسات وأصحاب المصلحة حول أفضل الممارسات لتنظيم هذه الحقوق الأساسية وحمايتها، ويؤكد على أهمية التمسك بالقيم والمبادئ الدستورية لتعزيز مجتمع عادل ومنصف.[1]

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدف أساسي، يتمثل في التعرف على دور الحريات والحقوق الرقمية في ترسيخ قيم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتفرع من هذا الهدف الأساسي هدفين فرعيين، يتمثلان فيما يلي:

[1]. عطا الله، أسامة أحمد عبد المنعم (٢٠١٦). مبادئ الحماية الدستورية، دار النهضة العربية، القاهرة، صفحة ٣

١- التعرف على الحريات والحقوق الرقمية وأهم قيم المواطنة في دولة الإمارات.
٢- تحليل وسائل الحريات والحقوق الرقمية ودورها في ترسيخ قيم المواطنة.

رابعاً: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ من أجل وصف دور الحريات والحقوق الرقمية في ترسيخ قيم المواطنة، وتحليل هذا الدور للكشف عنه في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

خامساً: خطة البحث:

المبحث الأول: الحريات والحقوق الرقمية وأهم قيم المواطنة في دولة الإمارات.

- المطلب الأول: ماهية الحقوق الرقمية.
- المطلب الثاني: مبادئ الحريات الرقمية.
- المطلب الثالث: أهم قيم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الثاني: وسائل الحريات والحقوق الرقمية ودورها في ترسيخ قيم المواطنة.

- المطلب الأول: حق الوصول إلى المعلومة ودوره في ترسيخ قيم المواطنة.
- المطلب الثاني: منصات التواصل الاجتماعي ودورها في ترسيخ قيم المواطنة.
- المطلب الثالث: التحول الرقمي ودوره في ترسيخ قيم المواطنة في دولة الإمارات.

الخاتمة.

- أولاً: النتائج:
- ثانياً: التوصيات:

قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

الحريات والحقوق الرقمية وأهم قيم المواطنة في دولة الإمارات

الدستور يشكل أولى الضمانات الدستورية للحقوق والحريات العامة في أي نظام دستوري، حيث تنعدم حماية حقوق الإنسان وحرياته بدون وثيقة دستورية تعترف بهذه الحقوق وتحدد قواعد ضامنة لحمايتها في الإطار التطبيقي[٢]، وقد أكد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في المادة (٢٦) منه على أن: "الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين. ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرّض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة".

ويتضح أن المادة (٢٦) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة تضمن حماية قوية للحرية الشخصية، وتضمن عدم جواز القبض أو التفتيش أو الحبس دون اتباع الإجراءات القانونية، كما تحظر استخدام التعذيب أو المعاملة المهينة، ويُعدُّ ذلك جانباً مهماً من حماية حقوق الإنسان، وتؤكد هذه المادة على حماية الحرية الشخصية للمواطنين وتضمن عدم جواز القبض أو التفتيش أو الحبس دون اتباع أحكام القانون، وتحظر استخدام التعذيب والمعاملة المهينة. وتمنح هذه المادة الحق للمواطنين باللجوء القانوني للدفاع عن حقوقهم، وتحدد مبادئ توجيهية لمؤسسات إنفاذ القانون والنظام القضائي لتجنب إساءة استخدام السلطة وضمان معاملة الأفراد بكرامة واحترام. بشكلٍ عام، تؤكد هذه المادة على التزام الدولة بحماية حقوق مواطنيها واحترام القانون والحرية الشخصية.

وللتعرف على الحريات والحقوق الرقمية وأهم قيم المواطنة في دولة الإمارات، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

ماهية الحقوق الرقمية

حقوق الإنسان الرقمية هي امتداد لحقوق الإنسان الأساسية، وتتطلب تعزيزها ودعمها من قِبل جميع أعضاء المجتمع، بما في ذلك الدول والجهات الفاعلة الأخرى،

---

١ علاونه، محمود وآخرون (٢٠١٣). واقع الحقوق والحريات العامة في فلسطين "بين التنظيم والتقييد والرقابة"، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين ،صفحة ٧.

وضمان اعترافها واحترامها على المستوى المحلي والدولي، ويجب على الأفراد والمنظمات العمل معاً لحماية وتعزيز الحقوق الرقمية، وذلك من خلال التعليم والدعوة والمشاركة الفعّالة في العمليات القانونية والسياسية، لضمان حرية وأمان الأفراد في العصر الرقمي[٣]، وتتمثل أهمها فيما يلي:

أولاً: الحق في الوصول إلى الإنترنت:

يعتبر الوصول إلى الإنترنت حقاً أساسياً للإنسان، ويمكّن الأفراد من التواصل والتعلم والمشاركة في الحياة العامة. ومع ذلك، يواجه العديد من الأفراد حول العالم صعوبات في الوصول إلى الإنترنت بسبب الجغرافيا والوضع الاجتماعي والاقتصادي والقيود الحكومية، مما يؤدي إلى عدم المساواة وتقليل قدرة الفرد على المشاركة في المجتمع، ولذا تعترف المنظمات الدولية والحكومات بأهمية حماية وتعزيز الحق في الوصول إلى الإنترنت واتخاذ إجراءات لضمان وصول الجميع إلى الإنترنت، وذلك من خلال التعاون بين الحكومات والمنظمات المدنية والقطاع الخاص.[٤]

تشتمل قوانين ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة على نصوص تعترف بحماية حق الوصول إلى الإنترنت، مع وجود قيود على استخدامه لأسباب الأمن القومي والأخلاق العامة، ويجب تنفيذ هذه القيود بطريقةٍ تحترم الحقوق الفردية، وعلى المواطنين معرفة حقوقهم ومسؤولياتهم في استخدام الإنترنت. وتعمل الدولة على توفير الوصول إلى الإنترنت لجميع أفراد المجتمع، لتقليل الفجوة الرقمية وتعزيز تكافؤ الفرص.

ثانياً: الحق في التنمية عبر شبكة الإنترنت:

يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن جميع حقوق الإنسان مترابطة وتعزز بعضها بعضاً، وبذلك يعتمد الإعمال الكامل لأحد الحقوق على توفر الحقوق الأخرى. وعلى سبيل المثال، الحق في التعليم والصحة والعمل تتعتبر مترابطة وضرورية لتمكن الفرد من ممارسة حقوق أخرى مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية، ويلعب الإنترنت دوراً مهماً في تسهيل الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن أن يساعد في توفير فرص للجماعات المهمشة للتواصل والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية، كما أن الإنترنت لديه القدرة على الحدِّ من الفقر والجوع من خلال زيادة الوصول إلى المعلومات والتعليم والفرص الاقتصادية.

١أبو المجد، أشرف عبد الفتاح (٢٠٠٩). التنظيم الدستوري للحقوق والحريات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، صفحة ٦٢.

٢خطاب، محمد أحمد عبد الحميد السيد (٢٠٢٢). الجوانب القانونية للحق في النسيان في العالم الرقمي "دراسة مقارنة"، دار الكتب والدراسات العربية، القاهرة ،صفحة ٧٣

وبشكلٍ عام، يمكن القول أن شبكة الإنترنت تلعب دوراً مهماً في تعزيز حقوق الإنسان والمساواة وتمكين النساء، كما توفر شبكة الإنترنت منصة للوصول إلى المعلومات والتواصل مع الآخرين، وهذا يساعد على تعزيز حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يمكن للإنترنت تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق توفير فرص لتعلم مهارات جديدة والوصول إلى المعلومات حول حقوقهن والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لشبكة الإنترنت أن تحد من الفقر والجوع عن طريق زيادة الوصول إلى المعلومات والتعليم والفرص الاقتصادية.[٥]

وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية توفير المساواة في الوصول إلى الإنترنت للمواطنين واتخذت عدة مبادرات للتأكد من استفادة الجميع من الثورة الرقمية، ولكن لا تزال هناك تفاوتات في الوصول إلى الإنترنت في المناطق النائية، ولذا تحرص دولة الإمارات على بذل جهود مستمرة لسد الفجوة الرقمية وضمان حصول جميع المواطنين على فرص الاستفادة من العصر الرقمي من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثاً: حق الرأي والتعبير على شبكة الإنترنت:

تؤكد المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أهمية حرية الرأي والتعبير كحقٍ أساسي، مع السماح بالتعبير عن الآراء والأفكار دون تدخل، وحق الوصول والمشاركة في المعلومات. ومع ذلك، يجب أن تكون القيود على هذا الحق متوافقة مع القانون وتتناسب مع حماية حقوق الآخرين والأمن القومي والنظام العام والآداب العامة، وأن تحقق أهدافاً مشروعة دون المساس بالحريات الفردية.[٦]

ويجب حماية حرية التعبير والحفاظ عليها على الإنترنت لضمان التمتع بجميع حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية البشرية، وذلك من خلال حرية التعبير عن المعارضة والاحتجاج عبر شبكة الإنترنت، والتحرر من الرقابة، وحق الوصول إلى المعلومات، وحرية وسائل الإعلام، والحماية من خطاب الكراهية. ويجب أن تكون أي قيود متوافقة مع القانون وضرورية لحماية حقوق وسمعة الآخرين أو الأمن القومي أو النظام العام أو الآداب العامة، ومن المهم ضمان توفر هذه الحريات لتعزيز مجتمع مفتوح وديمقراطي وشامل.[٧]

١الربيعي، عبد الرزاق (٢٠٢٢). كتاب مفتوح "حوارات ثقافية رقمية"، الآن ناشرون وموزعون،عمان ،صفحة٢٣

٢خطاب،مرجع سابق ،ص ٧٤

٣ الحسيني، عمار عباس (٢٠٢٢). الملكية الفكرية وتحديات العالم الرقمي "دراسة مقارنة في الحقوق المالية للمؤلف في المجال الرقمي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، صفحة ٢٩.

تؤيد دولة الإمارات حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت، وتشجع استخدام المنصات الرقمية بشكلٍ مسؤول للتعبير عن الآراء وتبادل المعلومات والحوار البنّاء، وذلك في إطار القانون.

رابعاً: الحق في حماية البيانات الرقمية:

تؤكد المادة (١٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل فرد في الخصوصية، وهو الحق الذي يشمل بياناته الشخصية على الإنترنت، وتصبح حماية البيانات الشخصية أمراً بالغ الأهمية في العصر الرقمي، حيث يتم جمع المعلومات الشخصية ومعالجتها باستمرار من قِبل كيانات مختلفة. لذلك، يجب تطوير المعايير القانونية وإنفاذها لتنظيم جمع البيانات الشخصية واستخدامها ومشاركتها، ويجب أن تضمن هذه المعايير حق الأفراد في التحكم في معلوماتهم الشخصية وحمايتها بطريقةٍ تحترم حقوقهم وحرياتهم؛ فالحق في حماية البيانات أمر بالغ الأهمية لضمان الثقة والمساءلة في استخدام البيانات الشخصية، وهو جزء أساسي لحماية خصوصية الأفراد واستقلاليتهم في العالم الرقمي.[٨]

تتزايد أهمية الحق في حماية البيانات الرقمية في العصر الحالي؛ حيث تُعدُّ البيانات الرقمية سلعة قيمة ويجب على الأفراد والمؤسسات اتخاذ إجراءات لحمايتها من السرقة أو الاستخدام السيئ. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، توجد قوانين ولوائح صارمة لحماية خصوصية وأمن البيانات الرقمية ويجرّم قانون الجرائم الإلكترونية في الدولة أي وصول غير مُصرّح به أو اعتراض أو إفشاء للبيانات الإلكترونية. بالإضافة إلى الحماية القانونية، أطلقت الحكومة الإماراتية مبادرات مختلفة لتعزيز أمن البيانات الرقمية، مثل إنشاء الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني، وتنظيم حملات توعية لتثقيف الأفراد والمؤسسات بأهمية حماية البيانات الرقمية. في المجمل، تُعدُّ دولة الإمارات مثالاً للدول التي تهتم بحماية البيانات الرقمية وضمان خصوصية وأمن الأفراد والمؤسسات فيها.

خامساً: الحق في العمل عبر الإنترنت:

تؤكد المادة (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق جميع الأشخاص في العمل، ويتضمن هذا الحق على الإنترنت العديد من التدابير الواجب توفيرها،

---

[٨] أحمد، أمل فوزي (٢٠٢٠). التحديات القانونية لخصوصية وأمن المعلومات الطبية الرقمية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان "دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية"، يومي (١٥-١٦ يوليو)، القاهرة، صفحة ٢٥.

مثل احترام حقوق العمال وتوفير الإنترنت في مكان العمل والعمل عن بُعد عبر شبكة الإنترنت.[٩]

وقد تسببت جائحة COVID-19 في زيادة الطلب على فرص العمل عبر الإنترنت والعمل المؤقت، ولذلك أطلقت حكومة الإمارات العربية المتحدة مبادرات لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتحويل دبي إلى مركز عالمي للابتكار وريادة الأعمال، وأدخلت ترتيبات عمل مرنة وتأشيرات عمل عن بُعد لجذب رجال الأعمال الرقميين والعمال الذين يعملون عبر الإنترنت إلى الدولة.

وتعتبر التحديات التي تواجه حماية العمال في الاقتصاد الرقمي إحدى المشاكل المتعلقة بالعمل عن بُعد؛ حيث قد تتسبب ترتيبات العمل عن بُعد في عدم وضوح الحدود بين العمل والحياة الشخصية للعاملين، وتجعل من الصعب الفصل بينهما. كما يجب ضمان حصول العاملين في الاقتصاد الرقمي على نفس المزايا والحماية المُتاحة في التوظيف التقليدي، مثل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتعويض العادل، ولذا قامت دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ بعض الخطوات لمعالجة هذه التحديات، بما في ذلك تقديم تأشيرة العمل عن بُعد، والتي توفر للعمال عن بُعد نفس المزايا والحماية المُتاحة للعمال في بيئة العمل التقليدية. ومع ذلك، فإنه يجب بذل المزيد من الجهود لضمان حماية حقوق العمال في الاقتصاد الرقمي وتحسين رفاهيتهم.

سادساً: الحق في حماية المستهلك عبر شبكة الإنترنت:

يجب دعم حماية المستهلك على الإنترنت وتنظيم التجارة الإلكترونية لضمان حصول المستهلكين على نفس مستوى الحماية المُتاحة في المعاملات التقليدية غير الإلكترونية، بما في ذلك حماية البيانات الشخصية والحق في الاطلاع على شروط المعاملة وإلغاء أو إعادة البضائع والخدمات والتماس الانتصاف القانوني في حالة النزاع. وتتطلب هذه الحماية وجود أُطر قانونية ومؤسسية لحماية حقوق المستهلكين في السوق الرقمية، وتحمل الشركات مسؤولية حماية حقوق عملائها عبر الامتثال للوائح وتوفير ممارسات تجارية شفافة وعادلة؛ حيث إن تعزيز حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية يمكن أن يزيد الثقة في المعاملات عبر الإنترنت ويعزز النمو الاقتصادي والابتكار.[١٠]

٢الحسيني ، مرجع سابق ، ص ٣٦.
١.احمد ، مرجع سابق ،ص١٣.

وتهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بحماية حقوق المستهلكين؛ حيث أطلقت في عام ٢٠١٦ قانون التجارة الإلكترونية الذي يحدد المعايير واللوائح التي يجب على الشركات العاملة عبر الإنترنت الامتثال لها، ويتضمن هذا القانون بنوداً تحمي حقوق المستهلكين مثل تقديم المعلومات الدقيقة حول المنتجات والخدمات وطرق الدفع الآمنة، وسياسة الإرجاع والاسترداد، وتحدد عقوبات للشركات التي تنتهك نصوص القانون.

وفي عام ٢٠١٩، أطلقت حكومة الإمارات العربية المتحدة موقع حماية المستهلك، والذي يوفر معلومات ومواد إرشادية للمستهلكين حول حقوقهم عند التسوق عبر الإنترنت، ويتضمن هذا الموقع بوابة شكاوى تمكّن المستهلكين من تقديم الشكاوى وطلب المساعدة في حل النزاعات مع تجار التجزئة عبر الإنترنت، كما أن الحكومة أنشأت هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس التي تضع معايير للمنتجات والخدمات التي تُباع عبر الإنترنت، وذلك لضمان وصول المستهلكين إلى منتجات وخدمات آمنة وعالية الجودة وحماية المستهلكين من الممارسات الاحتيالية أو الخادعة.

المطلب الثاني

مبادئ الحريات الرقمية

تشير الحريات الرقمية إلى حقوق الأفراد في استخدام الإنترنت بحريةٍ وإنشاء ومشاركة المحتوى الرقمي دون قيود، وترتبط بحرية التعبير والحق في الخصوصية والمعلومات، وتساهم هذه الحريات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن يجب أن تكون متوازنة مع اللوائح والضوابط لحماية حقوق الآخرين والأمن القومي والنظام العام[١١]، وتستند الحريات الرقمية على أربعة مبادئ أساسية، هي:

أولاً: مبدأ الإتاحة (إمكانية الوصول):

إمكانية الوصول إلى تقنيات الاتصالات والمعلومات حق أساسي يجب أن يكون مُتاحاً للجميع دون حواجز، مثل التكاليف العالية والمسافات البعيدة، ويجب أن يشمل هذا الحق جميع الفئات، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال في المناطق الريفية وذات الدخل المنخفض؛ حيث إن تعزيز إمكانية الوصول يسمح للجميع

١.عجاج، زياد أحمد (٢٠٢٢). الإعلام الرقمي والاجتماعي وآثاره على الفرد والمجتمع، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت ،صفحة ١٤.

بالمشاركة في العالم الرقمي والاستفادة من فرص متساوية للمشاركة في العالم الرقمي والاستفادة من مزاياه.[١٢]

وقد أصبح الحق في الوصول إلى الإنترنت حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ويتم الاعتراف بهذا الحق بشكلٍ متزايدٍ في العديد من البلدان. فقد أعلنت إستونيا في عام ٢٠٠٠ أن الوصول إلى الإنترنت حق أساسي، واتبعتها فنلندا وكوستاريكا، وقد اتخذت هذه الدول خطوات هامة لتعزيز إمكانية الوصول إلى الإنترنت لجميع مواطنيها، بما في ذلك تنفيذ سياسات لتعزيز الإدماج الرقمي وتوفير المعدات والتكنولوجيا اللازمة. وهذا الاعتراف بالحق في الوصول إلى الإنترنت يعكس الأهمية المتزايدة للإنترنت في المجتمع الحديث، والحاجة إلى ضمان وصول الجميع إلى المعلومات والفرص التي توفرها.[١٣]

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بمستويات عالية من انتشار الإنترنت وبنية تحتية رقمية قوية؛ حيث استثمرت الحكومة في بناء شبكة اتصالات حديثة بما في ذلك كابلات الألياف الضوئية وشبكات الهاتف المحمول G٥، لتوفير خدمات الإنترنت عالية السرعة للمواطنين والمقيمين، وتوفر الدولة أيضاً مجموعة من مزودي خدمة الإنترنت (ISPs) لتلبية الاحتياجات المتنوعة لسكانها.

وعلى الرغم من وجود مستويات عالية من الاتصال، إلا أن هناك بعض التحديات التي تتمثل في تكلفة الخدمات وفجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وتتمثل الحلول في توسيع تغطية الإنترنت وتحسين القدرة على تحمل التكاليف، وذلك من خلال بناء بنية تحتية جديدة وتقديم الإعانات للأسر ذات الدخل المنخفض والاستثمار في برامج محو الأمية الرقمية.

ثانياً: مبدأ حماية الخصوصية:

الحق في الخصوصية هو حقٌ أساسي للإنسان، ويشمل التحكم في البيانات والمعلومات الشخصية والحماية من المراقبة غير المبررة؛ ففي العصر الرقمي، تزداد أهمية حماية الخصوصية بسبب مشاركة البيانات الشخصية عبر الإنترنت، وفي سبيل ذلك تتحمل الحكومات والشركات مسؤولية حماية خصوصية الأفراد واستخدام بياناتهم وفقاً للأُطر القانونية.[١٤]

٢.طاقة، محمد (٢٠٢٢). الاقتصاد الرقمي والعالمالافتراض، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان ،صفحة ٦.

١.فارس، نجلاء محمد (٢٠٢٢). المواطنة الرقمية "استراتيجية شاملة لتنشئة المواطن الرقمي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة ،صفحة ٦٩. [13]

[14] Arnett, J.(2002) The Psychology Of Globalization. American Psychologist. 57, 10, 774-783-43. NEW YORK, USA..٢٢

إن زيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية في الحياة اليومية أدى إلى ازدياد المخاوف بشأن الخصوصية، حيث يتزايد الوعي لدى الأفراد بمخاطر جمع واستخدام بياناتهم الشخصية من قِبل الحكومات والشركات، ويتخذ الأشخاص خطوات لحماية خصوصيتهم، وتتخذ الحكومات والشركات إجراءات لمعالجة هذه المخاوف من خلال تدابير تشمل القوانين واللوائح لحماية خصوصية الأفراد على الإنترنت.[١٥]

ولقد أدى الاعتماد المتزايد على الإنترنت في الأنشطة الشخصية والمهنية والسياسية إلى زيادة أهمية الأمن السيبراني، بسبب انتشار الهجمات الإلكترونية والبرامج الضارة وخروقات البيانات، مما يهدد خصوصية المستخدمين وأمنهم. ويحتاج الأفراد والشركات والحكومات إلى تدابير فعّالة للأمن السيبراني لحماية بياناتهم الشخصية، ومن المهم تطوير تقنيات وسياسات جديدة لضمان تمكن المستخدمين من استخدام الإنترنت بأمان، خاصةً مع ظهور إنترنت الأشياء التي تزيد من مخاطر الهجمات الإلكترونية.[١٦]

ويمكن لمزودي خدمات الإنترنت والاتصالات مراقبة تصرفات المستخدمين واتصالاتهم، مما يشكّل تهديداً للخصوصية، خاصةً إذا طلبوا مشاركة البيانات الشخصية من قِبل المستخدمين، علاوة على ذلك، تستخدم بعض الحكومات هذه البيانات للوصول إلى المعلومات الشخصية أو مراقبة الأنشطة الشخصية. وهناك حلول تقنية للحفاظ على الخصوصية وتشفير الاتصالات، ولكن يجب على المستخدمين معرفة التداعيات القانونية المُحتملة لاستخدام مثل هذه التقنيات.[١٧]

وعلى الرغم من توفر الحلول التقنية، فإن المستخدمين يواجهون انتهاكات الخصوصية من خلال البرامج الضارة وبرامج التجسس التي تجمع معلومات حول أنشطتهم دون موافقتهم. ومع ذلك، يمكن للمستخدمين ضبط إعدادات الخصوصية الخاصة بهم للتحكم في من يمكنه رؤية معلوماتهم وأنشطتهم، خاصةً مع تطور الشبكات الاجتماعية وتوفر خيارات متعددة للخصوصية.[١٨]

وفي هذا السياق، تنفذ دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من الإجراءات لحماية الخصوصية الرقمية، بما في ذلك القوانين واللوائح لحماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، ولذا تم سن قوانين للأمن السيبراني، وحرصت دولة الإمارات على

٣.أبو المجد ، مرجع سابق ، ص ٦٩

١.جبور، منى الأشقر (٢٠١٨). حوكمة الإنترنت بين المشاركة والسيطرة، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت ،صفحة ٦

٢.شوقي، شعبان علم الدين (٢٠١٧). الفضاء الإلكتروني بين الأمن والحرية، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة ،صفحة ٢٩.

٣.عرشوش، سفيان (٢٠١٥-٢٠١٦). الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي "دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون"، أطروحةدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيدر-بسكرة ،صفحة ٤٧.

تأسيس مؤسسات للإشراف على الخصوصية والأمان الرقمي، بما في ذلك الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني (NESA) ومركز دبي للأمن الإلكتروني (DESC) ، الذي يقدم خدمات الأمن السيبراني للشركات والمؤسسات في دبي.

ويمكن للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة حماية خصوصيتهم الرقمية وأمنهم عبر استخدام كلمات مرور قوية ومصادقة ثنائية، وتجنب شبكات Wi-Fi العامة، وتحديث البرامج والتطبيقات بانتظام، ومن المهم التعرف على حيل الخداع والتهديدات الأخرى عبر الإنترنت والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه إلى السلطات المختصة، فباتخاذ هذه الخطوات، يمكن للأفراد والشركات والحكومة المساعدة في حماية الخصوصية الرقمية والأمن في الدولة.

ثالثاً: مبدأ حرية التعبير الرقمي:

حرية التعبير الرقمي هي جانب مهم من حرية التعبير، حيث يمكن للأفراد التعبير عن أنفسهم عبر الإنترنت بدون قيود. ومع ذلك، فالحكومات مسؤولة عن ضمان عدم انتهاك حقوق الآخرين أو إثارة الكراهية والعنف، ويجب على الشركات التي تدير هذه المنصات أن تتحمل مسؤولية توافق سياساتها وممارساتها مع حماية حرية التعبير الرقمي ومعالجة قضايا مثل المضايقة والمعلومات المضللة[١٩]؛ كالمدونات والشبكات الاجتماعية ومواقع مشاركة الصور ومقاطع الفيديو، بالإضافة إلى المواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية، وهذا ما تكفله المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ فحرية التعبير واحدة من الدعائم الأساسية في مفهوم الحريات الرقمية؛ لأن المساحات التي تتيحها وسائل الاتصالات للأفراد والتجمعات في توسعٍ دائمٍ[٢٠]، فالصحف الورقية، والمذياع ثم التلفاز ثم الإنترنت وتطبيقاته وأجهزته والهواتف المحمولة، هذا التطور أسس بيئة مُتاحة للجميع للتعبير عن آرائهم[٢١].

وتدرك الحكومة الإماراتية أهمية حرية التعبير الرقمي واتخذت خطوات لتعزيزها مع تحقيق التوازن بينها وبين القيم الاجتماعية والثقافية الأخرى، ويتضمن ذلك الحق في التعبير عبر الوسائط الرقمية، ولكن الحكومة تدرك أيضاً الحاجة إلى حماية القيم الاجتماعية والثقافية، ولذلك توجد قوانين تجرم خطاب الكراهية والتحريض على العنف ونشر معلومات كاذبة تضر بالنظام العام أو الأمن القومي.

1.الطاهر، محمد (٢٠١٣). الحريات الرقمية "المفاهيم الأساسية"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة ،صفحة ١١.
٢.فارس، مرجع سابق ،ص٤٧
٣.عرشوش، مرجع سابق ، ص٤٩

رابعاً: مبدأ تحرير المعرفة:

يعني مفهوم المعرفة في العصر الرقمي الوصول والنشر للمعلومات على الإنترنت، حيث أصبحت المعرفة جزءاً مهماً من الحريات الرقمية، وتتيح للأفراد الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات وتشكيل آرائهم بناءً على الحقائق. كما أن الحق في الوصول إلى المعرفة يعزز تنمية المجتمعات من خلال اكتساب المهارات والمعرفة والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن ثم، فإن تعزيز المعرفة والمعلومات على الإنترنت يساهم في ممارسة الحريات الرقمية وتعزيز الديمقراطية والتنمية البشرية.[٢٢]

ويُعدّ مفهوم المعرفة المفتوحة مهماً للسماح للأفراد باتخاذ قرارات شخصية مستنيرة، فالوصول إلى سجلات الأمراض الشخصية والمعلومات الحكومية يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة وتصحيح الأخطاء، ومن دونه قد يواجه الأفراد عواقب خطيرة وقيود على قراراتهم الشخصية. لذلك، فإن المعرفة المفتوحة تعزز الشفافية وتمكين الأفراد في اتخاذ خيارات مستنيرة.[٢٣]

المطلب الثالث

أهم قيم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة

تؤدي قيم المواطنة دوراً أساسياً في تعزيز الشعور بالمسؤولية والانتماء للمجتمع والبلد، وتشجع المشاركة الفعّالة في العملية السياسية والالتزام بالقانون والواجبات الوطنية مثل دفع الضرائب والخدمة العسكرية، كما تساهم في بناء مجتمع قوي ومتماسك يتشارك فيه الأفراد المسؤولية والالتزام بعضهم ببعض[٢٤]، فالقيم المشتركة هي جزء مهم من أي مجتمع، حيث تساعد على خلق شعور مشترك بالهدف والهوية وتعزز التعاون والانسجام بين الأفراد. وتختلف هذه القيم من مجتمعٍ لآخر، ولكنها غالباً ما تشمل مبادئ مثل الاحترام والصدق والمسؤولية والرحمة، ومن خلال تعزيز

١.أبو المجد ، مرجع سابق ، ص٦٩

٢. الله، أسامة أحمد عبد المنعم (٢٠١٦). مبادئ الحماية الدستورية، دار النهضة العربية، القاهرة ، صفحة ٣

٣.الساعاتي، حسن (١٩٩٩). نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي في القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ، صفحة ١٦.

هذه القيم، يمكن للمجتمعات تعزيز الشعور بالانتماء والعمل نحو أهداف مشتركة لتحسين المجتمع[٢٥]. ومن أبرز قيم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يلي:

أولاً: قيم المساواة والعدل:

تؤمن الإمارات بالمساواة والعدالة، حيث ينعكس ذلك في دستورها وقوانينها، ويتم ضمان المساواة لجميع المواطنين بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو عرقهم، وتحظر قوانين دولة الإمارات التمييز وتضمن معاملة الجميع بالعدل، كما اتخذت الإمارات خطوات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعيين النساء في مناصب حكومية رفيعة، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات داعمة للمرأة في سوق العمل، بالإضافة إلى ذلك تتمتع الإمارات بنظام قانوني قوي يدعم مبادئ العدالة والإنصاف مع فرض عقوبات صارمة على من ينتهك القانون، وتواصل الإمارات إحراز تقدم في تحقيق المساواة والعدالة لجميع مواطنيها والمقيمين على أرضها.

وقد أكدت المادة (١٤) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على قيمة المساواة والعدل، بقولها: "المساواة، والعدالة الاجتماعية،، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع. والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم". وتُعدُّ المساواة من القيم الأساسية للمواطنة، وهي من المرتكزات الجوهرية للمواطنة في الدول المتقدمة، حيث تتيح للأفراد التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم[٢٦]، أي يجب أن يتمتع أفراد المجتمع الواحد بحقوق وواجبات متساوية من حيث الجنسية وفرص التعليم والتوظيف، والمعاملة المتساوية أمام القانون، والمساواة في الدخل والأجور على أساس المؤهلات والخبرات[٢٧]، وقد أكدت الفقرة الأولى من المادة (٣٥) من دستور دولة الإمارات على المساواة في الوظائف، بقولها: "باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم في الظروف، وفقاً لأحكام القانون".

كما يؤكد الدستور الاتحادي الإماراتي في المادة (٢٤) منه على أن الاقتصاد الوطني يجب أن يقوم على العدالة الاجتماعية والتعاون الصادق بين النشاط العام والنشاط الخاص، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين

---

٤. سميسم، حميدة (٢٠٠٥). نظريات الرأي العام، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ، صفحة ٧٥.

١.زمزم، علي عيسى (٢٠١٥). مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالإنحراف السلوكي، الطبعة الأولى، إدارة مركز بحوث الشرطة، .شرطة الشارقة، ٢٠١٥م ،صفحة ٤٨.

٢. محافظة، علي (٢٠٠٨). التربية الوطنية، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، الرياض،صفحة ٣٠٩.

وتحقيق الرخاء داخل حدود القانون. يشجع الاتحاد التعاون والادخار، وهناك أنواع مختلفة من العدالة بما في ذلك العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيعية والقضائية؛ حيث يرتبط تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيعية بالحماية الدستورية وتفعيل مبدأ المواطنة.[٢٨]

تستنتج الباحثة مما تقدم، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر العدالة والمساواة من القيم الأساسية، حيث أكدت المادة (٢٤) من الدستور الإماراتي على أن الاقتصاد الوطني يجب أن يعتمد على العدالة الاجتماعية والتعاون بين النشاط العام والخاص، وهدف هذه المادة هو تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، كما تناقش هذه المادة الأنواع المختلفة للعدالة وأهمية الحماية الدستورية للعدالة الاجتماعية في توفير السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة التوزيعية، وتتماشى مع مبدأ المواطنة.

ومن الجدير بالذكر، أن قيمة العدل مرتبطة بقيمة المساواة وهي تسبقها، فلا يمكن تحقيق المساواة إلا من خلال تحقيق العدل بين الأفراد، فمن خلال المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين يسود المجتمع قيمة العدل ليتساوى الجميع أمام القانون[٢٩]، وأكدت على ذلك المادة (٢٥) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بقولها: "جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي".

وترى الباحثة أن العدالة شرط أساسي لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات، حيث يؤكد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في المادة (٢٤) منه على العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية، كما تحظر المادة (٢٥) من الدستور التمييز وتضمن المساواة أمام القانون، وتؤكد على أهمية العدالة في تحقيق المساواة وتعزيز مجتمع عادل ومنصف.

ثانياً: قيم الإنتماء والولاء:

إن قيم الانتماء والولاء هي قيم جوهرية للتماسك الاجتماعي والهوية الوطنية، ودراسة هذه القيم مهمة في سياق العولمة التي عملت على زيادة الترابط بين الدول وتحدت مفهوم الهوية الوطنية، فقيم الانتماء والولاء للوطن هي قيم مهمة في السياق

٣.الجبالي، تهاني (٢٠١٦). الحماية الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية "حالة مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،صفحة ١٨.

١.جرار، أماني غازي (٢٠١١). المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان ،صفحة ١٩

العالمي الحالي، وتتطلب فهم العوامل التي تربط الأفراد بأمتهم ودور الدولة في تعزيز الهوية الوطنية والولاء بين المواطنين، مثل التاريخ المشترك والثقافة والقيم.[٣٠]

وتعكس قيمة الانتماء شعور الفرد بالولاء لبلده واستعداده للمساهمة في تطويره، وتشمل العمل الجاد والتفاني في تقدم البلد، والتفاعل مع جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفيتهم أو معتقداتهم؛ حيث تساعد هذه القيمة على تعزيز الهوية الوطنية والتماسك العام والاستقرار في البلاد، وتعزز المسؤولية والمساءلة، وتحفز الأفراد على المشاركة في خدمة المجتمع والعمل التطوعي والمشاركة السياسية، مما يعزز الفخر بالهوية الوطنية ويزيد من التماسك والوحدة الاجتماعية.[٣١]

وقد أكدت المادة (٢٠) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية العمل باعتباره أساس وتقدم المجتمع، حيث نصت على أن: "يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه. ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له. ويهيئ الظروف الملائمة لذلك، بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل، على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة".

وتستنتج الباحثة أن المادة (٢٠) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على أهمية العمل لتقدم المجتمع، وتوفير فرص العمل والمؤهلات للمواطنين، كما يظهر التشريع حماية حقوق العمال وأصحاب العمل وضمان سوق عمل عادل ومنصف، وتتميز دولة الإمارات بنهج استباقي في تطوير قوانين العمل وتعزيز ثقافة العمل الجاد والإنتاجية، مما يعكس قيمة العمل المتجذرة بعمق في ثقافتها.

وتعتبر قيمة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة مهمة للغاية لتقدم المجتمع، وتتجاوز منافعها الاقتصادية إلى المزايا الاجتماعية والنفسية، حيث يوفر للأفراد الإحساس بالهدف والإنجاز ويعزز من احترامهم لأنفسهم ويقوي روابطهم الاجتماعية. وتدرك حكومة الإمارات العربية المتحدة أهمية العمل لرفاهية مواطنيها وتسعى لتوفير فرص العمل الجيدة من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز روح المبادرة والابتكار. ومن خلال تفعيل قيمة العمل، تستثمر دولة الإمارات العربية المتحدة في إمكانات شعبها وتعمل على خلق مجتمع مزدهر للجميع.

٢.وطفة، علي أسعد (٢٠٠٢). أشكال الهوية والانتماء، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صفحة ١٣

٣.الشوربجي، منار (٢٠١٠). الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، سلسلة ركائز الديمقراطية، فلسطين، صفحة ٧٩.

ويمثل الانتماء شعور داخلي، يجعل المواطن يعمل بحماسٍ وإخلاصٍ للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، ومن مقتضياته أن يفتخر الفرد بوطنه؛ فالانتماء هو إحساس إيجابي تجاه الوطن[٣٢]؛ فالمواطنة هي إثبات قانوني لعلاقة فردٍ ما بوطن بفعل الولادة والاكتساب، وفي الوقت نفسه هي رباط وجداني يتجسد بمحبة البلد الذي ينتمي إليه، والافتخار به، والاستعداد للدفاع عنه وللمساهمة في تطويره.[٣٣]

ويُعرف الانتماء على أنه شعور داخلي يدفع الأفراد للعمل من أجل تقدم وطنهم، ويتميز بالفخر والحماس تجاه الوطن، بينما المواطنة تعني العلاقة القانونية التي تؤسس للعلاقة بين الفرد ووطنه، ولكنها تشمل أيضاً ارتباطاً عاطفياً بالوطن، وتعبِّر عن حب الوطن والاعتزاز به والاستعداد للدفاع عنه والمساهمة في تنميته، مما يشكِّل صلة قوية بين الأفراد ووطنهم.[٣٤]

وترى الباحثة أن الانتماء والمواطنة قيمتان أساسيتان تساعدان على تعزيز الهوية الوطنية والوحدة بين أفراد المجتمع، حيث يعمل الارتباط العاطفي بالوطن على إنشاء شعور بالهدف المشترك بين المواطنين، بينما يحدد الوضع القانوني للمواطنة حقوق الأفراد والتزاماتهم؛ فالانتماء والمواطنة يشكلان أساس الولاء الوطني، وهما عنصران أساسيان لتقدم الأمة وتطورها، فعن طريق تعزيز الشعور بالانتماء وتعزيز المواطنة، يمكن للبلدان تحقيق أهدافها في التقدم والتنمية وتعزيز هويتها ووحدتها الوطنية.

ويشمل الولاء الانتماء ضمن تعريفه الأوسع، ويتشكل من خلال التنشئة الاجتماعية والتعليمية، وهو مظهر من مظاهر الإخلاص في حب الوطن والإنتماء إليه. وعلى الرغم من أن الانتماء قد لا ينطوي على الولاء، فإن مفهومي الولاء والانتماء يتداخلان ويصعب الفصل بينهما.[٣٥]

وترى الباحثة أن الانتماء والولاء للوطن يتعلق بالواجبات والمسؤوليات تجاه الوطن، ولا يقتصران على الانفعالات والمشاعر فقط، بل يعبران عنها بالروح والضمير، وعلى كل مواطن مسؤولية خدمة وطنه ورفع مكانته، وحماية مكوناته الثقافية والحضارية والدينية، والعمل على تحقيق الصالح العام والدفاع عن القضايا الوطنية، ولذا يجب أن يقوم كل مواطن بواجباته تجاه وطنه، بما في ذلك الدفاع عن

---

١. الحبيب، فهد إبراهيم (٢٠٠٥). الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود، الرياض ،صفحة ٦٧
٢.فريحة، نمر (٢٠١٢). من المواطنة إلى التربية الوطنية "سيرورات وتحديات"، ط١، المركز الدولي لعلوم الإنسان، بيروت ، صفحة ٢٣.

١.لامي، بارق منتظر عبد الوهاب (٢٠١٧). جريمة إنتهاك الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع الأردني "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، عمّان ،صفحة ٢٩
٢.الشراح، يعقوب أحمد (٢٠٠١). التربية والانتماء الوطني "تحليل ونقد"، دار الفكر الحديث للنشر والتوزيع، الكويت ،صفحة ١٤.

المصالح الوطنية وحماية التراث الثقافي للبلاد، وتعزيز الشعور بالتضامن مع المؤسسات الأخرى لمواجهة الأزمات أو التهديدات المُحتملة.

ثالثاً: قيم المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي عمل متعمد وواعٍ يقوم به الأفراد الذين يدركون حقوقهم وواجباتهم كمواطنين ويسعون للانخراط في الحياة السياسية للمجتمع. وتأخذ هذه المشاركة عدة أشكال، مثل التصويت والمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية، ويهدف ذلك إلى التأثير على عملية صنع القرار السياسي بطريقة مشروعة ومستمرة، وضمان سماع صوت المواطنين ومراعاته.[١]

المشاركة السياسية هي عملية تطوعية وعقلانية يتطلبها الأفراد الذين يمتلكون فهماً عميقاً للنظام السياسي والقضايا المطروحة، وذلك لاتخاذ قرارات مستنيرة والتصرف بطريقة تتفق مع معتقداتهم وقيمهم. ولا تقتصر المشاركة السياسية على مجموعة معينة أو ديموغرافية محددة، بل هي حق عالمي مُتاح لجميع المواطنين، حيث يمكن لهم المساعدة في تشكيل السياسات والقرارات التي تؤثر على حياتهم، والمساهمة في التنمية الشاملة وتقدم مجتمعهم.[٢]

ويجب على الأفراد في المجتمع أن يكونوا مستعدين للمشاركة الفعّالة في مختلف جوانب الحياة العامة بغض النظر عن خلفياتهم، وأن يفعلوا ذلك دون تمييز في حقوقهم وواجباتهم، سواءً كانت في المجالات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، لكي يكونوا ملتزمين بالوطن ويساهموا في تنمية البلاد وتقدمها.[٣]

كما يجب على الأفراد المساهمة في المجال العام لتحقيق مجتمع شامل ومنصف، وذلك عبر الانخراط في العمليات السياسية، والتعبير عن وجهات نظرهم، والعمل على بناء التماسك الاجتماعي والثقافي، وتعزيز الحوار والتفاهم والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة؛ وتساهم المواطنة النشطة والمشاركة في بناء مجتمع قوي وحيوي[٤]، وحيوي[٤]، وتتيح فرص المشاركة للأفراد الانخراط في المنافسة النوعية وتحقيق الفعالية السياسية والاقتصادية، وتعزز المواطنة المسؤولة. وبتوفير فرص المشاركة للجميع، يتم تمكين الأفراد من المساهمة في تنمية المجتمع ونجاحه، وتحفيزهم على

---

[1] Barber, Teree (2009) Participation, Citizenship And Wellbeing, Engaging With Young People, Making Difference, Young, 17(1).٢٢

١.الشوربجي ،مرجع سابق ، صفحة ٩٠.

٢.نصيف، عايدة (٢٠١١). السياسة والدين والديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، صفحة ٤٥.

[4] Barber, 25

التنافس بطريقة صحية ومثمرة[1]؛ ويعكس مشاركة الفرد في الأنشطة الوطنية التزامه بوطنه وشعوره بالملكية، وتتطلب المسؤولية الوطنية تحمل الفرد مسؤوليته تجاه وطنه، والمساهمة في تقدم المجتمع وتنميته، والحفاظ على تراثه الثقافي والديني، وتعزيز مصالح الأمة والوقوف متضامناً مع إخوانه المواطنين، خاصةً في أوقات الأزمات والطوارئ.[2]

رابعاً: الديمقراطية:

تشكل المواطنة شبكة من الحقوق والمسؤوليات بين الفرد والدولة، وتُعدُّ أساس المشاركة السياسية وممارسة الحقوق الديمقراطية، فبدون المواطنة، لا يمكن للأفراد المشاركة بشكلٍ كاملٍ في العملية الديمقراطية أو محاسبة ممثليهم.[3]

وتُلعب المواطنة دوراً حاسماً في تحديد حدود الديمقراطية، إذ تُقنّن حقوق والتزامات المواطنة في الدساتير والقوانين الوطنية، والتي تُحدّد العلاقة بين الحكومة والمحكومين وتُوفّر إطاراً لحل النزاعات والمصالح المتنافسة. وعلى هذا النحو، تُعتبر المواطنة عنصراً أساسياً للشرعية الديمقراطية، لأنها تحدد من يستفيد من مزايا النظام الديمقراطي وضماناته.[4]

وتُعدُّ المواطنة مفتاح لفهم الديمقراطية، وذلك من خلال احترام المواطنين لحقوق الآخرين والدفاع عن حقوقهم، وأن يمارس المواطنين حقوقهم بحرية، فممارسة هذه الحقوق تتمثل في المهارات التفاعلية التي يحتاجها الفرد لممارسة العمل المدني والسياسي، ومهارات المراقبة ومهارات التأثير في نتائج الحياة السياسية والمدنية، وفي هذا السياق يؤكد "باتريك" على المدخل الديمقراطي للمواطنة[5]؛ حيث يتم تعزيز الديمقراطية عن طريق غرس قيم المواطنة في عقول ومشاعر المواطنين، وذلك من أجل مشاركتهم في الحياة السياسية وتجنب استخدام العنف، وبالتالي، يمكن اعتبار الديمقراطية ثقافة تعتمد على قيم وأخلاق المواطنة.[6]

٤.الرشيدي، براك صنت عايض (٢٠٠٦). درجة تمثل معلمي المرحلة الثانوية للمفاهيم الوطنية واتجاهات الطلبة نحوها في دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان ، صفحة ١١١

٥.العزام، عبد المجيد، والهزايمة، محمد (٢٠٠٨). أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن "دراسة استطلاعية"، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد (١٤)، العدد (٤)، جامعة اليرموك ، صفحة ٨٩.

3 Arnett, ١٧

٢.الشوربجي ،مرجع سابق ، ص٢٦.

٣.الكواري، علي (٢٠٠٤). المواطنة والديمقراطية في البلدان والرقي الحضاري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، صفحة ١٢٩

٤.علوان، حسين (٢٠٠٩). إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، صفحة ٦٣

وتستنتج الباحثة مما سبق أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي، وإنما هي ثقافة يتم بناؤها على قيم المواطنة، ويجب غرس هذه القيم في عقول المواطنين. وعند تحقيق ذلك، يمكن للمواطنين أن يشاركوا بنشاط في الحياة السياسية دون اللجوء إلى العنف أو الأساليب المتطرفة الأخرى للتعبير عن آرائهم. ولذلك، فإن تعزيز ثقافة الديمقراطية ضروري لنجاح الديمقراطية، ويجب تشجيع المواطنين على تبني القيم الديمقراطية والمشاركة في العمليات الديمقراطية.

المبحث الثاني

وسائل الحريات والحقوق الرقمية ودورها في ترسيخ قيم المواطنة

حماية حقوق الإنسان هي ضمانة مهمة وجزء من بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وتعتبر الحريات والحقوق الرقمية من أهم الحقوق الأساسية التي ترتبط بشكلٍ وثيقٍ بشكل الحكم في دولةٍ ما[1]. ولكي تكون فاعلة، يجب أن يُتاح للمواطن التعبير عنها بكافة الوسائل والطرق وحق الحصول على المعلومة[2]. وقد أكد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في المادة (٣٠) منه على أن: "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون". وللتعرف على وسائل الحريات والحقوق الرقمية ودورها في ترسيخ قيم المواطنة، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

حق الوصول إلى المعلومة ودوره في ترسيخ قيم المواطنة

تتضمن معظم الدساتير الوطنية والوثائق الدولية لحقوق الإنسان على إقرار حق الخصوصية وحق الوصول إلى المعلومات كحقوق أساسية للأفراد، ويتم الإشارة إلى هذه الحقوق بنصوص واضحة وصريحة أو بنصوص ضمنية تؤكد على ممارسة الأفراد لهذين الحقين كحقوق من حقوق الإنسان[3].

---

١. علاونه،وآخرون ،ص ١١
٢. الزعبي، سليم (٢٠٠٥). الحريات العامة في الدستور الأردني، المجلس الأعلى الأردني للإعلام، عمّان ، صفحة ٣
٣. حسبو، عمرو (٢٠٠٠). حماية الحريات في مواجهة نُظم المعلومات "دراسة مقارنة"، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة ، صفحة ١٥٥.

وتؤكد المادة (١٣) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على حق كل فرد في حرية الفكر والتعبير، بما في ذلك حرية التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار بأي شكل من الأشكال، دون النظر للحدود أو الوسيلة التي يستخدمها الفرد.[١]

يؤدي الحق في الوصول إلى المعلومات إلى تعزيز قيم المواطنة في المجتمع الديمقراطي، حيث يتيح للمواطنين اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم ومجتمعاتهم والمشاركة بفعالية في الخطاب العام ومحاسبة القادة. ويرتبط الحق في الوصول إلى المعلومات بمبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة ويعزز المشاركة والمشاركة المدنية، ويتم تحقيق ذلك من خلال تسهيل اتخاذ القرارات المستنيرة وزيادة نشاط وتوعية المواطنين.

يساعد الحق في الوصول إلى المعلومات على مكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، من خلال إتاحة المعلومات الحكومية للجمهور، مما يسمح للمواطنين بمراقبة تصرفات قادتهم ومحاسبتهم على أي مخالفات، وهذا يعزز الشفافية والمساءلة ويزيد من الثقة في المؤسسات الحكومية.

كما يساهم الوصول إلى المعلومات في تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، حيث يمكن استخدامه للحفاظ على المساواة في الخدمات الصحية والتعليمية والكشف عن التمييز ومعالجته، كما يمكن استخدام الوصول إلى المعلومات لدعم المواطنين في الدفاع عن حقوقهم، وبالتالي يمكّنهم من النضال من أجل مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا.

ويُعدُّ الحق في الوصول إلى المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، ويساعد في تعزيز قيم المواطنة في مجتمع ديمقراطي، وذلك من خلال تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية والمشاركة المدنية واتخاذ القرارات المستنيرة. لذلك، يجب العمل على توفير معلومات دقيقة وموثوقة للمواطنين وجعل المؤسسات الحكومية شفافة ومسؤولة أمام الجمهور.[٢]

ويتضح للباحثة مما تقدم، أنه يتم إقرار حق الوصول إلى المعلومات وحق الخصوصية في وثائق حقوق الإنسان والمحاكم، وعلى الرغم من أن حق الخصوصية يعتبر قيداً على حق الوصول إلى المعلومة، إلا أنه يعمل ضمن حدود القانون ويعتبر مبرراً ومشروعًا.

المطلب الثاني

---

٤. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ١٨ يوليو ١٩٧٨م

١. سليم، وليد السيد (٢٠١٢). ضمانات الخصوصية في الإنترنت، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية صفحة ٣٤٩.

منصات التواصل الاجتماعي ودورها في ترسيخ قيم المواطنة

كان يُقال سابقاً في وصف المجتمعات الإنسانية ومراحل تطورها "مجتمع زراعي"، و"مجتمع صناعي"، ثم أصبح الناس يقولون "مجتمع معرفي"، أو "مجتمع رقمي"، وبينما كان الانتقال من النوع الأول إلى الثاني يتطلب رأسمال مادي وبشري، فإن الانتقال إلى "المجتمع المعرفي" يتطلب كفاءات بشرية من دون شرط الرأسمال المادي[١].

ومن أبرز ما يميز مخرجات المجتمع الرقمي أو المعرفي هي منصات التواصل الاجتماعي، أو ما تُعرف بشبكات التواصل الاجتماعي[٢]، التي تُعدُّ من أهم ابتكارات تكنولوجيا الاتصال الرقمي، ورغم أن هذه المواقع أُنشئت في الأساس للتواصل بين الأفراد، لكن استخدامها امتد ليشمل النشاط الاقتصادي والأعمال السياسية من خلال تداول المعلومات الخاصة عن طريقها.[٣]

وتُستخدم تسمية شبكات التواصل الاجتماعي للإشارة إلى مجموعة من الشبكات الافتراضية على الإنترنت، والتي تمكّن الناس من التواصل وتبادل النقاشات حول الموضوعات المختلفة، وتختلف هذه الشبكات في طبيعتها، ويمكن تحديدها بمحددات مثل الوجود البشري والأدوات الرقمية وإطار عام ومبادئ تنظم عمل المجتمعات الافتراضية.[٤]

وتتيح شبكات التواصل الاجتماعي مساحات متعددة ومتنوعة تشجع الناس على نشر آرائهم وأفكارهم عبرها، هذا العنصر الحاسم هو على الأرجح واحد من أهم التطورات منذ ظهور الإنترنت.[٥]

وتتيح وسائل التواصل الاجتماعي للناس التواصل مع بعضهم البعض وتبادل التفاصيل الشخصية بطريقة سهلة وغير مسبوقة في الماضي، كما تسمح أيضاً بالتعبير عن الرغبات والتطلعات والمعاناة والمعتقدات، وتؤثر بشكلٍ كبيرٍ على المعتقدات حول الحريات المدنية والترويج الذاتي، كما تشجع على تبادل الأفكار وتسليط الضوء على أهمية التعبير عن الآراء.[٦]

٢.فريحة، نمر (٢٠١٢). من المواطنة إلى التربية الوطنية "سيرورات وتحديات"، ط١، المركز الدولي لعلوم الإنسان، بيروت ،صفحة ١٥٠

٣.صفرار، عبدالله بن محمد بن بخيت (٢٠١٧). دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجامعي العُماني، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمّان ،صفحة ٥١

٤. سليم ، مرجع سابق ، ص ٣٤١

١.أمين، رضا عبد الواجد (٢٠١٥). استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الإنترنت، أبحاث المؤتمر الدولي "الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة لعالم جديد"، في الفترة من ٧-٩ أبريل، جامعة المملكة، البحرين ،صفحة ١٠٨

٢.عبد الحميد، محمد (٢٠١٥). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط٤، عالم الكتب، القاهرة ، صفحة ٢٨٩

٣.سليم ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥

تُستخدم شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للحصول على الأخبار والمعلومات التي تؤثر في تشكيل الرأي العام، وتشكل منافسة لوسائل الإعلام التقليدية، وتتضمن هذه المعلومات بعضاً إيجابياً يساعد على تعزيز قيم المواطنة والروح الوطنية، وبعضاً سلبياً يحاول التشكيك في تلك القيم وتثير القلاقل والظنون في الوطن.[١]

وتتنوع أشكال وأهداف شبكات التواصل الاجتماعي، فبعضها يهدف إلى التواصل العام وتكوين الصداقات، وبعضها الآخر يتمحور حول تكوين شبكات اجتماعية في مجال معين، وتؤثر هذه الشبكات على مكتسبات الفرد المعرفية والوجدانية والسلوكية بتأثير تراكمي وغير مباشر، مما يتطلب من المسؤولين تعزيز قيم المواطنة.[٢]

تؤثر شبكات التواصل الاجتماعي في مكتسبات الفرد المعرفية والوجدانية والسلوكية، وتُستخدم لتكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدد أو تواصل عام، وتؤثر هذه الشبكات في تعزيز قيم المواطنة، نظراً لسرعتها، وسهولة استخدامها وتناولها، وانخفاض تكاليف الاتصال، وإتاحة مساحات واسعة للتعارف والتبادل المعرفي، ولكن يمكن أن يُساء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لأغراض تضر المصلحة العامة والخاصة، مما يتيح لذوي الأغراض السيئة أن ينشروا ما هو منحرف من الأفكار التي تضر بالمصلحة الوطنية وقيم المواطنة. وتعدد أغراض وأهداف مُستخدمي الشبكات هو ما يؤدي إلى هذا الاستخدام السيئ.[٣]

ويشار إلى أن المنصات الاجتماعية تحتوي على ملايين الشباب الذين يتفاعلون معها بشكلٍ مختلف، بين متصفحٍ ومشاركٍ ومعلق ومعجب، وبعضهم يتأثر بما ينشر دون التأكد من دقته، بينما يتصرف البعض الآخر بشكلٍ تحقيقي ووطني وعلمي في اختيار ما يستفيده ويترك ما يضره ويضر بوطنه.[٤]

وتخلص الباحثة إلى أن المواطنة الحقيقية تقوم على أساس الولاء والانتماء للوطن وأنظمته المجتمعية السليمة، وعلى قيم التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، والعمل على تعزيز هذه القيم بكل الوسائل المُتاحة والمشروعة، وأن يعتبر المواطن نفسه لبنة من لبنات الصف الواحد الذي يحمي ويحرس الوطن وكرامته وحدوده.

المطلب الثالث

التحول الرقمي ودوره في ترسيخ قيم المواطنة في دولة الإمارات

٤.إسماعيل، الغريب زاهر (٢٠١٥). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة وتشكيل الرأي العام لدى منتسبي الجامعات، قسم تكنولوجيا التعليم، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر،صفحة ٦

٥.صفرار،مرجع سابق ، ص ٥٢

١.اسماعيل ، مرجع سابق ،١٠

٢.صفرار، مرجع سابق،٥٣

لقد تحقق التحول الرقمي في الإمارات بجهود مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص، وترجع بداية هذه الجهود إلى عام ١٩٨٢ عند تأسيس الهيئة العامة للمعلومات، وتم تحقيق إنجازات عديدة بتوجيهات من القيادة الرشيدة[١]. ويمكن توضيح التوجهات الاستراتيجية للتحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة على النحو التالي:

أولاً: استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة:

تم إطلاق استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة للثورة الصناعية الرابعة في عام ٢٠١٧، بهدف تحسين مكانة الدولة كرائدة عالمية في استخدام التقنيات الناشئة، وتركز الاستراتيجية على ثلاث ركائز رئيسية: التكنولوجيا، والبنية التحتية، والتشريع. تستهدف الركيزة التقنية تسهيل تطوير التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وblockchain، والروبوتات. ويستهدف الجانب البنيوي تطوير البنية التحتية المادية والرقمية اللازمة لدعم هذه التقنيات، بما في ذلك الشبكات عالية السرعة ومراكز البيانات والمدن الذكية. كما يركز محور التشريع على إنشاء إطار قانوني يمكّن من الابتكار ويحمي حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تناول المخاوف المتعلقة بالخصوصية والأمن السيبراني.[٢]

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة الثورة الصناعية الرابعة من خلال استثماراتها في التقنيات الناشئة والبنية التحتية الرقمية، وتطلق الدولة عدة مبادرات وبرامج لدعم التنفيذ، وتعتبر موطناً للعديد من مراكز الابتكار والأبحاث التي تركز على التقنيات الناشئة، وتركز على تحويل القطاعات الرئيسية بما في ذلك الرعاية الصحية والنقل والتمويل.[٣]

ثانياً: استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي (٢٠١٧-٢٠٣١):

تم إطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي (٢٠١٧-٢٠٣١) لترسيخ مكانة الدولة في هذا المجال وتعزيز استخدامها في الرعاية الصحية والتعليم والنقل والبيئة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الحكومية وصنع القرارات.[٤]

وتتضمن استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي خمس ركائز رئيسية، هي: بناء بنية تحتية عالمية، وخلق بيئة مواتية، وجذب وتطوير المواهب، وتعزيز استخدام

---

٣. هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (٢٠٢٠). التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، صفحة٦

٤. هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومة الرقمية ، مرجع سابق ١٢

١. ماجد، أحمد (٢٠١٨). الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة ،صفحة ٩

٢. هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومة الرقمية ، مرجع سابق ١٣

الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية، والتعاون الدولي في البحث والتطوير. وتشمل المبادرات إنشاء مراكز بحث، وتدريب المواهب، وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية والنقل؛ فالاستراتيجية تشدد على الاعتبارات الأخلاقية وتدعو إلى إنشاء إرشادات أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكلٍ مسؤول ولصالح المجتمع.[1]

ثالثاً: استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (البلوك تشين) ٢٠١٨-٢٠٢١:

يهدف إطلاق استراتيجية البلوك تشين لتحقيق حكومة غير ورقية في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٨، وتسعى إلى زيادة كفاءة الحكومة وخلق الصناعة والريادة الدولية. وتهدف ركيزة الكفاءة الحكومية إلى إجراء ٥٠٪ من المعاملات الحكومية باستخدام تقنية البلوك تشين بحلول عام ٢٠٢١، وتهدف ركيزة الصناعة إلى جذب الشركات ذات الصلة بالبلوك تشين وتشجيع تطوير حلول المبتكرة، وتهدف ركيزة القيادة الدولية إلى وضع الإمارات في مكانة رائدة في النظام العالمي من خلال تعزيز التعاون وتبادل المعرفة مع البلدان الأخرى.

كما تهدف استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للمعاملات الرقمية إلى تحقيق حكومة غير ورقية، وتتضمن استراتيجية البلوك تشين مبادرات لتحسين كفاءة الحكومة وخلق صناعة البلوك تشين وتعزيز الريادة الدولية. تتضمن المبادرات منصة دبي للبلوك تشين و Blockchain Business Registry وبرامج تطوير المهارات في مجال البلوك تشين.[2]

رابعاً: الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني ٢٠١٩:

هدف الاستراتيجية هو خلق بيئة سيبرانية آمنة ودعم معايير الأمن الإلكتروني بالدولة، وتتضمن منظومة متكاملة للأمن السيبراني ومبادرات مثل وسيلة موحدة للإبلاغ عن الحوادث السيبرانية والرصد الفعّال للتهديدات السيبرانية.[3]

خامساً: التحول الرقمي في قطاع التعليم:

تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة تجربة رائدة في التحول الرقمي، وتحتل الإمارات المركز الأول عالمياً من حيث مستخدمي الإنترنت نسبةً إلى إجمالي

٣.ماجد ، مرجع سابق ،ص ٣

١.هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومية الرقمية ، مرجع سابق ١٤

٢.هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومية الرقمية ، مرجع سابق ١٥

السكان، حيث تبلغ نسبة انتشار الإنترنت بين سكان الإمارات ٩٩%، وذلك بحسب تقرير صادر عن موقع "هوستنغ فاكتس" المتخصص.[١]

وتهدف رؤية الإمارات إلى تعزيز التعليم المتقدم وتطوير مهارات المواطنين والمقيمين في الدولة، وذلك من خلال توفير فرص متساوية للحصول على تعليم متقدم، ولتحقيق هذا الهدف أطلقت الحكومة عدة مشاريع تعليمية ونظام التعليم عن بُعد، مع تدريب خاص للمعلمين.[٢]

سادساً: التحول الرقمي في مجال الصحة:

ترتكز رؤية الإمارات ٢٠٢١ على إقامة نظام صحي بمعايير عالمية، وتعمل الدولة بالتعاون مع كافة الهيئات الصحية على تحقيق ذلك من خلال تعزيز كفاءة المستشفيات الحكومية والخاصة وفق معايير وطنية وعالمية واضحة، لتستطيع تقديم الخدمات بجودة عالية، وبكوادر طبية كفؤة، وقد استفاد القطاع الصحي في الدولة من برامج التحول الرقمي، والبنية التحتية القوية للاتصالات والمعلومات، الأمر الذي وضع الدولة في مكانة مرموقة عالمياً في مجال الرعاية الصحية.[٣]

سابعاً: التحول الرقمي في مجال تنمية المجتمع:

من أجل الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً حكومياً شاملاً انبثقت عنه لجنة وطنية معنية بأهداف الاستدامة، والتي تضم جهات حكومية اتحادية ومحلية.[٤]

وتطمح الأجندة الوطنية لأن تكون دولة الإمارات من أفضل الدول وأكثرها سعادة، ليتمكن كل مواطن من التعبير عن فخره بهذا الانتماء بمختلف الوسائل، وتتدرج توجهات الدولة نحو مجتمع واقتصاد المعرفة الرقمي في سياق العمل على تحقيق الرفاه والسعادة والاستدامة للمجتمع حالياً ومستقبلاً.[٥]

ثامناً: التحول الرقمي في مجال الاقتصاد:

تواصل حكومة دولة الإمارات جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية،

٣.عواضة، واصف (٢٠٢٠). الإطار التشريعي والتنظيمي "قطاع الإعلام الرقمي في العالم العربي والشرق الأوسط"، مجموعة العمل الإقليمية الخاصة بالإعلام الرقمي، الاتحاد الدولي للصحفيين ،صفحة ١٩.

٤.هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومية الرقمية ، مرجع سابق ،ص ١٨

٥.هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومية الرقمية ، مرجع سابق ٢٤

١.اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٨). أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي ،صفحة ٩.

٢.هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومية الرقمية ، مرجع سابق ٢٩

وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال ويعزز من جاذبية الدولة للاستثمار. وقد حلت دولة الإمارات العربية، بالمرتبة الأولى عربياً وغرب آسيا في مؤشر التجارة الإلكترونية (B2C) لعام ٢٠٢٠، والذي حلت خلاله الدولة في المرتبة ٣٧ عالمياً. وأظهر المؤشر الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، أن دولة الإمارات جاءت في المرتبة الخامسة ضمن قائمة أكبر ١٠ اقتصادات نامية في التجارة الإلكترونية من الشركات إلى المستهلك[١]، وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز وتكثيف الاستثمارات النوعية المرتبطة بالابتكار والتقدم التكنولوجي والبحث والتطوير، وتوظيف تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة.[٢]

تاسعاً: التحول الرقمي في مجال الأمن:

تحوّلت الإمارات إلى التحول الرقمي في القطاع الأمني، حيث تستثمر في التقنيات والمبادرات لتعزيز التدابير الأمنية، ويتضمن ذلك مشروع Smart Police Station، الذي يوفر خدمات الشرطة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ويمكن الوصول إليه ببطاقة هوية الإمارات. هذا المشروع ساعد على تبسيط خدمات الشرطة وتحسين السلامة العامة.

مثال آخر على التحول الرقمي في قطاع الأمن هو استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (ML) في أنظمة المراقبة؛ حيث تستخدم دولة الإمارات العربية المتحدة أنظمة المراقبة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي لمراقبة الأماكن العامة واكتشاف التهديدات الأمنية المحتملة. تستخدم هذه الأنظمة تقنية التعرف على الوجه ويمكنها تنبيه السلطات في الوقت الفعلي إذا تم اكتشاف شخص مهم. تستثمر الدولة أيضاً في تطوير مركبات أمنية مستقلة مزودة بقدرات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي التي يمكنها القيام بدوريات في الأماكن العامة واكتشاف التهديدات الأمنية المحتملة. وقد ساعدت هذه التقنيات في تعزيز الإجراءات الأمنية في دولة الإمارات، وجعلها أكثر كفاءة وفعالية، مع ضمان سلامة وخصوصية المواطنين والمقيمين.[٣]

الخاتمة

٣.هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومية الرقمية ، مرجع سابق ٣٨-٤١

٤..ماجد ، مرجع سابق ،ص١٦

١.هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومية الرقمية ، مرجع سابق ٤٦.

في ختام هذا البحث، اتضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة حرصت على تنفيذ مختلف المبادرات والاستراتيجيات لضمان تمكن مواطنيها من ممارسة حقوقهم وحرياتهم في كل من العالم المادي والعالم الرقمي. وساهمت جهود الحكومة في هذا الصدد في تعزيز الشعور بالمواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فعندما يتمكن الأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم الرقمية، مثل حرية التعبير والحق في الخصوصية، فإنهم يشعرون بأنهم متمكنون وأكثر ارتباطًا ببلدهم. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يشاركوا في الحياة العامة وأن يلعبوا دوراً نشطًا في تشكيل مستقبل أمتهم. من ناحيةٍ أخرى، عندما يتم سلب الحقوق والحريات الرقمية، قد يشعر المواطنون بالانفصال وقلة الاستثمار في بلدهم، مما يؤدي إلى انخفاض الشعور بالمواطنة.

وتركز الإمارات على التحول الرقمي في قطاعها الأمني والحكومي، وذلك ساهم في تبسيط خدمات الشرطة وتحسين السلامة العامة، بالإضافة إلى توفير منصات رقمية لتيسير الوصول للمعلومات والخدمات وزيادة الشفافية والمساءلة، مما أدى إلى تعزيز الشعور بالمواطنة والارتباط بالبلد، وقد نفذت الحكومة العديد من الخدمات والمنصات الرقمية، مثل منصة دبي الذكية ومنصة أبوظبي للخدمات الحكومية، والتي تتيح للمواطنين الوصول إلى المعلومات والخدمات بسهولة وكفاءة.

وفي الختام، ستتولى الباحث فيما يلي بيان أهم النتائج التي خلصت إليها من خلال هذا البحث، فضلاً عن بعض التوصيات في هذا الشأن، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١- أصبحت شبكات وتطبيقات التواصل الاجتماعي أدوات قوية لتعزيز وترسيخ قيم المواطنة، مثل الولاء للوطن والدفاع عنه، وكذلك الحق في المشاركة السياسية. وتتطلب المواطنة أيضًا المساواة بين المواطنين، ما لم تكن هناك أسباب موضوعية تبرر اتخاذ إجراءات للتمييز في بعض الأمور. ومع ذلك، فإن مجرد حيازة إثبات المواطنة لا يضمن تلقائيًا التمتع بالحق في المساواة. ودستور الدولة والمؤسسات المعنية مسؤولة عن ضمان الاعتراف بالمواطنة وحمايتها، ومنح المواطنين فرصًا ومعاملة متساوية في جميع جوانب الحياة.

٢- تتجاوز قيم الانتماء والولاء في دولة الإمارات العربية المتحدة مجرد العواطف والروابط القبلية أو العشائرية؛ حيث يدرك المواطنون أن من واجبهم خدمة وطنهم وحماية أسسها الدينية والثقافية والحضارية والسعي لتحقيق المنفعة العامة. والولاء

للوطن ليس مجرد شعور، بل تعبير عن الروح والضمير والتزام تجاه الوطن. وللمواطنين حق المشاركة في النهوض ببلدهم والدفاع عن القضايا الوطنية والعمل بالتضامن مع المؤسسات لمواجهة أي تهديدات محتملة. هذا الشعور العميق بالانتماء والولاء هو جانب أساسي من جوانب المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو غرس في المواطنين منذ سن مبكرة من خلال المبادرات التعليمية والمجتمعية. هذه الرابطة القوية بين المواطنين ووطنهم تخلق مجتمعاً متماسكاً ملتزماً بتقدم الوطن ونجاحه.

٣- تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الخصوصية والحق في الوصول إلى المعلومات في دستورها وقوانينها، كما أدركت الإمارات أيضًا أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات.

٤- المواطنة الحقيقية في دولة الإمارات العربية المتحدة لا تتعلق فقط بحيازة جواز سفر أو التمتع ببعض الحقوق والامتيازات، بل تقوم على الإحساس العميق بالولاء والانتماء للوطن وأنظمته المجتمعية السليمة؛ حيث يتوقع من المواطنين العمل على تعزيز قيم التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع، وذلك بكل الوسائل المُتاحة والمشروعة، ويعتبر كل مواطن لبنة تحمي وتدافع عن الوطن وكرامته وحدوده.

ثانياً: التوصيات:

١- يتطلب الترويج لثقافة الاستخدام المسؤول والمفيد للتقنيات الرقمية بين الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة مشاركة نشطة من أولياء الأمور والمعلمين وجميع أفراد المجتمع، فإنه من الأهمية بمكان توفير الأنشطة التعليمية المناسبة لتدريب الأطفال على جميع جوانب المواطنة الرقمية وغرس الشعور بالمسؤولية واليقظة عند استخدام الأدوات الرقمية.

٢- يجب على الحكومات أن تحد من الحقوق والحريات الرقمية فقط عند الضرورة ومع وجود مبررات قانونية منطقية ومعقولة، ومن المهم إعطاء الأولوية لإيجاد طرق لتضييق نطاق القيود دون المساس بالحق في الاستخدام الآمن والمستمر لهذه الحقوق.

٣- يجب توفير التعليم والتدريب على المواطنة الرقمية لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الأطفال والشباب، لتعزيز الاستخدام المسؤول والمفيد للتقنيات الرقمية، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لتوسيع الوصول إلى التقنيات الرقمية وسد الفجوة الرقمية لضمان أن يتمكن جميع المواطنين

من المشاركة الكاملة في العالم الرقمي وممارسة حقوقهم وحرياتهم الرقمية.

٤- من أجل تكريس الحريات والحقوق الرقمية عبر التنصيص الدستوري المباشر عليها، يجب الاستناد إلى معايير موضوعية عند التصدي لتنظيم حقوق وحريات أفراد المجتمع، وذلك بالشكل الذي يكفل التمتع بها بالشكل المناسب والملائم في نفس الوقت، للتطورات المتسارعة في المجتمع، فلا يُجدي ترك أمر تنظيم أو تقييد هذه الحقوق والحريات فقط للرأي العام أو لمعايير شخصية، مما قد يؤدي في جانبٍ آخر إلى الإضرار بالنظام العام والاستقرار في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

(١) أبو المجد، أشرف عبد الفتاح. التنظيم الدستوري للحقوق والحريات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

(٢) إسماعيل، الغريب زاهر. دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة وتشكيل الرأي العام لدى منتسبي الجامعات، قسم تكنولوجيا التعليم، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر،٢٠١٥.

(٣) الجبالي، تهاني ، الحماية الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية "حالة مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١٦.

(٤) جبور، منى الأشقر، حوكمة الإنترنت بين المشاركة والسيطرة، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت،٢٠١٨.

(٥) جرار، أماني غازي ،المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان،٢٠١١.

(٦) الحبيب، فهد إبراهيم ، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود، الرياض،٢٠٠٥.

(٧) حسبو، عمرو ، حماية الحريات في مواجهة نُظم المعلومات "دراسة مقارنة"، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٠.

(٨) الحسيني، عمار عباس، الملكية الفكرية وتحديات العالم الرقمي "دراسة مقارنة في الحقوق المالية للمؤلف في المجال الرقمي، منشورات زين الحقوقية، بيروت،٢٠٢٢.

(٩) خطاب، محمد أحمد عبد الحميد السيد ، الجوانب القانونية للحق في النسيان في العالم الرقمي "دراسة مقارنة"، دار الكتب والدراسات العربية، القاهرة،٢٠٢٢.

(١٠) الربيعي، عبد الرزاق ،كتاب مفتوح "حوارات ثقافية رقمية"، الآن ناشرون وموزعون، عمان،٢٠٢٢.

(١١) الزعبي، سليم ، الحريات العامة في الدستور الأردني، المجلس الأعلى الأردني للإعلام، عمّان،٢٠٠٥.

(١٢) زمزم، علي عيسى .مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالإنحراف السلوكي، الطبعة الأولى، إدارة مركز بحوث الشرطة، شرطة الشارقة، ٢٠١٥م.

(١٣) الساعاتي، حسن.نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي في القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،١٩٩٩.

(١٤) سليم، وليد السيد. ضمانات الخصوصية في الإنترنت، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،٢٠١٢.

(١٥) سميسم، حميدة. نظريات الرأي العام، الدار الثقافية للنشر، القاهرة،٢٠٠٥.

(١٦) الشراح، يعقوب أحمد. التربية والانتماء الوطني "تحليل ونقد"، دار الفكر الحديث للنشر والتوزيع، الكويت،٢٠٠١.

(١٧) الشوربجي، منار. الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، سلسلة ركائز الديمقراطية، فلسطين،٢٠١٠.

(١٨) طاقة، محمد . الاقتصاد الرقمي والعالمالافتراض، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٢٢.

(١٩) الطاهر، محمد. الحريات الرقمية "المفاهيم الأساسية"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة،٢٠١٣.

(٢٠) عبد الحميد، محمد . نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط٤، عالم الكتب، القاهرة،٢٠١٥.

(٢١) عجاج، زياد أحمد. الإعلام الرقمي والاجتماعي وآثاره على الفرد والمجتمع، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت،٢٠٢٢.

(٢٢) عطا الله، أسامة أحمد عبد المنعم. مبادئ الحماية الدستورية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٦.

(٢٣) علاونه، محمود وآخرون. واقع الحقوق والحريات العامة في فلسطين "بين التنظيم والتقييد والرقابة"، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين،٢٠١٣.

(٢٤) علوان، حسين. إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٩.

(٢٥) عواضة، واصف. الإطار التشريعي والتنظيمي "قطاع الإعلام الرقمي في العالم العربي والشرق الأوسط"، مجموعة العمل الإقليمية الخاصة بالإعلام الرقمي، الاتحاد الدولي للصحفيين،٢٠٢٠.

(٢٦) فارس، نجلاء محمد. المواطنة الرقمية "استراتيجية شاملة لتنشئة المواطن الرقمي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٢٠.

(٢٧) فريحة، نمر .من المواطنة إلى التربية الوطنية "سيرورات وتحديات"، ط١، المركز الدولي لعلوم الإنسان، بيروت،٢٠١٢.

(٢٨) الكواري، علي .المواطنة والديمقراطية في البلدان والرقي الحضاري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤.

(٢٩) ماجد، أحمد. الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٨.

(٣٠) محافظة، علي. التربية الوطنية، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، الرياض،٢٠٠٨.

(٣١) نصيف، عايدة. السياسة والدين والديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،٢٠١١.

ثانياً: الرسائل العلمية:

(١) الرشيدي، براك صنت عايض. درجة تمثل معلمي المرحلة الثانوية للمفاهيم الوطنية واتجاهات الطلبة نحوها في دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان،٢٠٠٦.

(٢) سعيداني، نعيم. الحماية الجنائية للحق في الخصوصية في مجال المعلوماتية، رسالة دكتوراه، جامعة باتنه الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر،٢٠٢٢.

(٣) الشويحات، صفاء. درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان،٢٠٠٣.

(٤) صفرار، عبدالله بن محمد بن بخيت دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجامعي العُماني، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمّان،٢٠١٧.

(٥) عرشوش، سفيان . الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي "دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيدر–بسكرة٢٠١٥–٢٠١٦.

(٦) لامي، بارق منتظر عبد الوهابجريمة إنتهاك الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع الأردني "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، عمّان،٢٠١٧.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

(١) الخروصي، عبدالرحمن . مصطلح "الحق في الخصوصية" في الفقه الإسلامي: إشكالية تعريفه وتعدد مجالاته، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد ١٧، عدد ٢، ٢٠٢١.

(٢) العزام، عبد المجيد، والهزايمة، محمد. أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن "دراسة استطلاعية"، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد (١٤)، العدد (٤)، جامعة اليرموك،٢٠٠٨.

(٣) المنجد، منال. الحماية الجنائية لحق الطفل في الخصوصية في العصر الرقمي "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٨، العدد ١، الشارقة،٢٠٢١.

(٤) الموافي، عبد الرزاق. حرمة الحياة الخاصة من منظور القوانين العقابية "دراسة مقارنة"، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد الثالث، الدقهلية،٢٠٢١.

(٥) وطفة، علي أسعد .أشكال الهوية والانتماء، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٢.

(٦) شريف يوسف، حماية الحق في الخصوصية المعلوماتية (دراسة تحليلية لحق الاطلاع على البيانات الشخصية في فرنسا) ،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ،كلية الحقوق– جامعة المنصورة ، المجلد ٥، العدد ٢– الرقم المسلسل للعدد ٥٧،٢٠١٥.

(٧) محمود صالح ،وسائل التصوير الحديثة (كاميرات المراقبة) في مواجهة حرمة الحياة الخاصة، رسالة دكتوراه، ملية الحقوق جامعة المنصورة ،٢٠١٩.

رابعاً: المؤتمرات والندوات:

(١) أحمد، أمل فوزي . التحديات القانونية لخصوصية وأمن المعلومات الطبية الرقمية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان "دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية"، يومي (١٥-١٦ يوليو)، القاهرة،٢٠٢٠.

(٢) أمين، رضا عبد الواجد . استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الإنترنت، أبحاث المؤتمر الدولي "الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة لعالم جديد"، في الفترة من ٧-٩ أبريل، جامعة المملكة، البحرين،٢٠١٥.

(٣) شوقي، شعبان علم الدين .الفضاء الإلكتروني بين الأمن والحرية، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة،٢٠١٧.

خامساً: القوانين والتشريعات والإصدارات الرسمية:

(١) الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ١٨ يوليو ١٩٧٨م.

(٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(٣) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٤) اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي،٢٠١٨.

(٥) هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية. التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة،٢٠٢٠.

(٦) حكم محكمة النقض في الطعن الجزائي رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١٧.

(٧) حكم محكمة النقض، جلسة ٢٢ فبراير لسنة ٢٠١٦ الطعون رقم (١١٦٧،١١٨٢،١٢١٠) لسنة ٢٠١٥ جزائي.

سادساً: المراجع الأجنبية:

(1) Arnett, J.(2002) The Psychology Of Globalization. American Psychologist. 57, 10, 774-783-43. NEW YORK, USA.

(2) Barber, Teree (2009) Participation, Citizenship And Wellbeing, Engaging With Young People, Making Difference, Young, 17(1).

(3) Nissim K, Wood A. (2018). Is privacyprivacy?Phil. Trans. R. Soc. A 376: 20170358.

(4) Osama Ahmed Attalla, Is The Legal Protection Of Digital Privacy Enough In Egypt''? Protection Of Digital Data Privacy ", A Paper Submitted For The Conference Of Cyber Crimes, National Institute Of Intellectual Property April 2020.